مسألة تقرير المصير في المفاوضات الفرنسية الجزائرية

بقلم
أ. أحمد مسعود سيد علي
جامعة المسيلة ـ الجزائر

ملخص

لقد شكلت المحادثات الفرنسية الجزائرية مع مجيء الجنرال ديغول إلى سدة الحكم في ربيع عام 1958 منعطفا حاسما في تطور القضية الجزائرية، تطور أعلن بالرغم من المناورات التي انتهجها ديغول في التعامل مع الشأن الجزائري بداية من الاعتراف الضمني بجبهة وجيش التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، كما أبرز هذا التطور صلابة الموقف الذي اتخذته الحكومة المؤقتة خلال سلسلة الجولات التي جمعت وفدها مع الوفد الفرنسي، ومدى تمسكه بثوابت السيادة التي أقرتها أدبيات الثورة بدءا من بيان الفاتح من نوفمبر إلى مختلف التوصيات التي أكد عليها المجلس الوطني للثورة الجزائرية عبر مختلف دوراته.

Abstract

THIS Study is considered as a part from. a big project we did it to prepare an academic these about the most important

Case dealt by all official report of C,N,R A in each session since somame congress1956,to the last congress of Tripoli in may/june1962.

This study is base on all the official reports of C.N.R.A witch dealt about the French Algerian conversations; and has changed

radically the Algerian case, and this evolution has shown a strong situation thanks to all the negotiations till the final result for independence .

ـ I ـ عروض ديغول للسلام 58/1959:

رغم أن الإدارة الفرنسية حاولت بعيد انطلاق الكفاح المسلح تقزيم الثورة الجزائرية باعتبارها من صنع قطاع الطرق والخارجين عن القانون تارة، ومرتزقة تابعين للشيوعية العالمية أو ناصريين تابعين للقاهرة تارة أخرى، لكن مع اتساع صدى الثورة

على المستويين السياسي والعسكري حاولت الحكومة الفرنسية جس نبض القيادة بتنظيم سلسلة لقاءات مع وفود عن جبهة التحرير الوطني، وهو ما تم في ربيع عام 1956 بعد أن قام الأستاذ أندري ماندوز أحد المتعاطفين مع الثورة، بتنظيم لقاء سري جمع السيدين: عبان رمضان[1] وبن يوسف بن خدة [2]، مع مبعوثي منداس فرانس[3]، رئيس الحكومة الفرنسية. وخلال هذا اللقاء، أكد وفد جبهة التحرير الوطني على شروط الدخول في المفاوضات، وهي ذات الشروط المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954 ـ الاعتراف بالسيادة الجزائرية على أنها وحدة لا تتجزأ، وحدة الشعب الجزائري، الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ـ[4]، وهو ما رفضه وفد منداس فرانس. ثم يأتي لقاء محمد خيضر باسم الوفد الخارجي مع غورس وبيغارا مبعوثي غي مولي، رئيس الوزراء الفرنسي في 10 أفريل[5] 1956 بالقاهرة والذي سيستمر بروما في نفس الشهر من دون نتائج تذكر[6]، ثم محادثات محمد يزيد وأحمد فرنسيس مع بيير كومين الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في 21 جويلية 1956 ببلغراد[7].

بالإضافة إلى اللقاء الذي جمع بين عبد الرحمن كيوان ومحمد يزيد مع بير غازال في الثاني والثالث من سبتمبر 1956 بروما الإيطالية[8].

ويبدو أن هذه السلسلة من اللقاءات ،لم تعبر بالفعل عن نية الإدارة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، بقدر ما جسدت محاولتها جس نبض قيادة الثورة والتعرف عليها من جهة، ومن جهة أخرى محاولة تبييض صورتها في الخارج[9].

1- عرض "سلم الشجعان" وأهدافه:

شكلت دعوة ديغول الخاصة بسلم الشجعان أولى المبادرات السياسية التي أطلقها فيما يتعلق بالشأن الجزائري، وهو بذلك بدأ يبتعد شيئا فشيئا عن الانقلابيين الذين جاؤوا به إثر أحداث 1958/05/13، الأمر الذي سجلته جريدة صدى الجزائر بعيد الإعلان عن ذات المبادرة بتاريخ 1958/10/23[10]، حيث أوجست خيفة من عرض ديغول الذي بدا في نظرها ينفرد في اتخاذ القرارات بشأن القضية الجزائرية، في الوقت الذي كان مدير الجريدة نفسها من الذين استقبلوه عشية انقلاب 13 ماي 1958، تحت شعار الجزائر فرنسية.[11] علما أن المبادرة تزامنت مع انتخابات تقرر إجراؤها في 1958/11/28، وأيا كان، فإن مبادرة سلم

الشجعان ارتكزت على دعوة تضمنت نداءين، النداء الأولى وجه إلى عناصر جيش التحرير الوطني لإلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش، الدرك أو الشرطة، والنداء الثاني إلى قيادة الثورة بالخارج أو"المنظمة الخارجية "على حد تعبير ديغول قصد التوجه إلى باريس لإيجاد تسوية سياسية للحوادث الأمر الذي اعتبرته جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني دعوة للاستسلام[12].

- موقف قادة الثورة من مبادرة "سلم الشجعان":

اعتبرت الحكومة المؤقتة عرض ديغول مناورة سياسية تهدف إلى زعزعة قيادة الثورة بالداخل بدرجة أساسية، أي الولايات، وجرها نحو الاستسلام الواحدة تلو الأخرى، الأمر الذي شجبته كلية وأكدت التزامها بالحل التفاوضي لحل القضية الجزائرية كما بينته من قبل أدبياتها انطلاقا من بيان أول نوفمبر، وما أكدته أيضا مواثيق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بمعنى الاعتراف بشرعية وأحادية التمثيل لجبهة التحرير الوطني، والاعتراف المسبق باستقلال الجزائر،كما اعتبرت المبادرة من قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا[13].

وأكّدت في بيان أصدرته أنّ ديغول يؤكد رفضه التفاوض مع الممثل الشرعي للشعب الجزائري بعد أن عبر عن رغبته خلال تصريحه في **1958/10/23** لأجل تسوية القضية الجزائرية عن طريق غير طريق جبهة التحرير الوطني، ذلك أن دعوته أنبأت عن اعتبار قيادة الثورة مقسمة بين عسكريين وسياسيين، ومعتدلين ومتطرفين، وهو بذلك أراد أن يذكي نار الشقاق، ثم يلجأ إلى قوة ثالثة يصطنعها ليتفاوض معها على حلول قد حاك خيوطها مسبقا .

لم تتوان جريدة المجاهد في الكشف عن أساليب المراوغة التي لجأ إليها ديغول في هذا الشأن، حيث تساءلت عن مدى إخلاص وصدق الجنرال في "رغبته لإحلال السلم" ؟ كما نوهت بالأسلوب الغامض الذي اعتمده في خطابه لإيهام الرأي العام العالمي بحسن نواياه؛ وكشفت أيضا جريدة المجاهد الجانب البرغماتي لسياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية حينما ربطت بين عرض ديغول الآنف الذكر وزيارة مدير البنك العالمي رفقة مدير البنك الفرنسي إلى منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل ، مما يوحي بأن عرضه تزامن مع هذين الزيارتين وهو بذلك أراد التأكيد للمستثمرين الأجانب بأن القضية الجزائرية تتجه نحو الحل،

وبالتالي قبول هؤلاء اعتماد رؤوس أموالهم في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية[14].

من جهتها تمسكت الحكومة المؤقتة في البيان الذي أصدرته في 1958/10/26، بضرورة اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر كشرط مسبق لأي دعوة من الجانب الفرنسي، كي تكون جادة وواقعية، حيث دعت إلى ضرورة اختيار مكان محايد لبدء المحادثات[15].

- 2- **مبادرة حق تقرير المصير**:

أعلن الجنرال ديغول خلال الخطاب الذي ألقاه في 1959/09/16، عن مبادرة حق تقرير المصير، وقد تضمن هذا العرض حلولا ثلاثة للقضية الجزائرية: [16]

-أ- **الإدماج**:صيغة لطالما نادت بها النخبة الجزائرية التي استهوتها الثقافة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، لكنها لم تجد آذانا صاغية إذاك من لدن إدارة الاحتلال، وهي عبارة عن إقرار بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المجتمعين الأوربي والمسلم، وإقرار بحق الالتحاق بجميع الوظائف بما فيها الوظائف السامية دون تمييز عرقي ولا ديني .

- ب- **الاتحاد الفيدرالي** : بحيث تكون حكومة من الجزائريين تقوم على أساس الحكم الذاتي للمجموعات العرقية الفرنسية، العربية، المزابية، والقبائلية...، تخضع لنظام فيدرالي، وتتعايش في بلد واحد ولها ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطار للتعاون فيما بينها.

- ت- **الانفصال عن فرنسا**: ويعني الاستقلال، الأمر الذي اعتبره ديغول مغامرة لا تحمد عقباه على الجزائر التي ستنساق بهذا الخيار نحو الهاوية والهلاك. وفي هذا الصدد يقول: "إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى، وبما أنّ الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا، والعالم كله يشهد بذلك، وأقولها صراحة، فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق، وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها، وأنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية،... وعلى كل، إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وستعمل

ما في وسعها لأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم، ويجب أن أقول بأن استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه، وسنحافظ عليه حتى ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة..." [17].

ومهما كانت الأحابيل التي أراد حياكتها ديغول عبر خطابه هذا، إلا أنه من جهة أخرى اعترف بالعبء الذي أثقل كاهل فرنسا بفعل الثورة الجزائرية، لأجل ذلك، راح يبحث عن دروب لإحلال السلام على حد تعبير مستشاره برنار تريكو، حلول تراعي ويحافظ فيها على مهابة وعزة فرنسا العظمى، وهو ما عبر عنه في خطابه "مازالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا، ويجب علينا أن نجد حلا لها من دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغموا على الانحياز لهذا أو ذاك، وأننا لن ننخدع ولن ننصاع للذين يريدون ـ قبل كل شيء ـ أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا، إننا دولة كبيرة، ويجب علينا أن نعالج المشكلة على هذا المقياس بروح عالية حتى نمكن الجزائريين أن يقرّروا مصيرهم، أو يختاروا الوضع الذي يناسبهم" [18].

والظاهر أن مبادرة ديغول الخاصة بإعلان حق تقرير المصير جاءت متزامنة مع انعقاد الدورة الرابعة عشرة لهيئة الأمم المتحدة، والتي أدرجت فيها القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة، وهو بذلك- أي ديغول- أراد التصدي للثورة وخنقها دبلوماسيا لأجل استمالة الرأي العام العالمي لأطروحاته، كيف لا وهو يقدم ظاهريا على الإعلان عن حق تقرير المصير كما نصت عليه المواثيق الدولية بدء من ميثاق الأطلسي. [19]

علاوة على ذلك، فإن الظرف العالمي آنذاك كان يوحي بأن مبادرة ديغول هذه جاءت، في وقت تزايد فيه اهتمام الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية، اهتمام بدأ يتحول إلى ضغط على حكومة ديغول، الأمر الذي سجله قادة الثورة خلال مناقشاتهم لحصيلة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس في الفترة ما بين 17ديسمبر1959إلى 18جانفي1960، إذ اعتبروا أن تصريح ديغول جاء بعد أن غدا حلفاؤه الغربيون يرمون لتحقيق السلام في المنطقة درءا للخطر الشيوعي، ومخافة من أن تنزلق المنطقة برمتها نحو المعسكر الشيوعي. كما أن تصريحه كان ينم عن تخوف من إمكانية تصلب الموقف الأمريكي إثر زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أيزنهاور لفرنسا، علما أن الولايات

المتحدة الأمريكية كانت قد امتنعت عن التصويت لصالح أو ضد القضية الجزائرية في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة.[20]

يضاف إلى ذلك، أن ديغول ذاته كان مرتبطا بجدول زمني لحل القضية الجزائرية، ويبدو أنه كان من دون شك مطلعا على الصراعات التي كانت تنخر في هياكل الثورة. لأجل ذلك أراد الاستفادة من هذا الوضع بإعلانه مبادرة حق تقرير المصير، تكريسا للشقاق، ليس بين رفقاء السلاح فحسب كما يذهب المؤرخ محمد حربي بناء على قناعة بعض قادة الثورة (وهم: العقيد لطفي، الرواد: حاج لخضر عبيد، قايد أحمد، مختار بويزم المدعو ناصر والسادة: لمين خان، أحمد توفيق المدني، محمد يزيد، عمر أوصديق، عبد الحميد مهري) الذين رأوا في هذه المبادرة محاولة لشق وحدة الصف[21]؛ ليس فحسب بين قادة الثورة، بل بين كل شرائح المجتمع الجزائري، لذلك فإن عرضه الخاص بحق تقرير المصير يدخل ضمن استراتيجيته الشاملة للقضاء على الثورة [22]، ولم يكن موجها فقط إلى جبهة التحرير الوطني ولكن لكل التيارات السياسية في إطار فكرة تنظيم طاولة مستديرة، وهو بذلك لم يكن يعترف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري[23]، ولكن كشريك إلى جانب تيارات أخرى، وإلا كيف نفسر محاولته جر الحركة الوطنية الجزائرية نحو الدخول في محادثات، بعد أن مهد لذلك إثر إطلاقه سراح السيد مصالي الحاج عام **1959**.

لكن حتى هؤلاء لم ينساقوا وراء ألاعيبه، وردوا بالرفض على عرضه ضمن رسالة[24]، كان ديغول إذا على اطلاع بحالة التشرذم التي كانت تعيشها أجهزة الثورة، وهو ما أكده في مذكراته حينما قال:"ولقد صرّح زعماء"جبهة التحرير الوطنية "أنهم مستعدون مبدئيا،للدخول في المفاوضات، ولكنّهم لا يباشرونها لأنّهم منغمسون في جو يسوده عدم الثقة، والمزايدات، والانقسامات..."[25]، وهو ما دفع وزير الخارجية المستقيل محمد لمين دباغين إلى حثّ رفقائه على إخفاء صراعاتهم وانقساماتهم كي لا يستغلها الخصم[26].

والظاهر أنه كان يستبعد في مبادرته هذه قضيتي الاستقلال والفرنسة أي أن تظل الجزائر فرنسية، بقدر ما عول على الخيار الثاني أي الاتحاد الفيدرالي أو المشاركة ضمن حكومة جزائرية صورية تشارك فيها فرنسا في مجالات الدفاع،

والعلاقات الخارجية، والاقتصاد، والتعليم، في الوقت الذي استبعد كلية الصحراء عن هذا الإجراء، وهو بذلك أقر بفصلها عن حكومة الجزائر الصورية المستقبلية. كانت طبخة إذا أعدها ديغول ليلهي بها الجماهير الجزائرية المنهكة بفعل حرب الإبادة التي كانت تخوضها إدارة الاحتلال، آملا أن تحدث صدمة نفسية فتتخلى بذلك عن جبهة التحرير الوطني، وتتعلق بسراب تقرير المصير المزيف.[27]

ويبدو أن جبهة التحرير الوطني فهمت مبادرة ديغول هذه، واعتبرتها مغامرة محفوفة بالمخاطر. ذلك أن مفهوم ديغول لمبدإ حق تقرير المصير، لم يكن يختلف فقط عن مفهومه لدى جبهة التحرير الوطني بل كان يتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية، فمبدأ حق تقرير المصير ظل غامضا من حيث طريقة تطبيقه ومن هم المعنيون به[28].

إن لجوء ديغول إلى سياسة حق تقرير المصير لم يكن هدية قدمت للثورة الجزائرية، بقدر ما كان عملا اضطراريا دفع إليه، بعد أن أبدى ضباط سامون في الجيش الفرنسي معارضتهم لمخطط شال، ورأوا فيه مشروعا قد استهلك، ولم يعد قادرا على إخماد الثورة[29].

- موقف الحكومة المؤقتة:

جاء إعلان ديغول الخاص بحق تقرير المصير متزامنا مع الأزمة التي كانت تعصف بالحكومة المؤقتة منذ استقالة وزير خارجيتها محمد لمين دباغين في 1959/03/15، على إثر اغتيال رئيس ديوان ذات الوزارة السيد عمير علاوة في شهر مارس من نفس السنة، أزمة شلت عمل الحكومة المؤقتة، وحملت معها كل الأزمات العالقة التي ظلت أجهزة الثورة تعاني منها، الأمر الذي دفعها إلى الاستعانة بالعسكريين لفض النزاع القائم بين الباءات الثلاثة أنفسهم، وبين هؤلاء وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة من جهة، لأجل ذلك نظم العقداء العشرة اجتماعهم الشهير طيلة مائة وعشرة أيام خلال فصلي صيف وخريف سنة 1959، لصياغة برنامج وقانون أساسي لجبهة التحرير الوطني، وتعديل التركيبة البشرية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.[30] وعليه، فإن الحكومة المؤقتة قامت في نهاية شهر سبتمبر1959، ولأجل تحضير الرد على مبادرة الجنرال ديغول، بإشراك العقداء العشرة وهم مجتمعون بالقرب من مقرها بالعاصمة التونسية، بغية تحليل عرض

ديغول الجديد وتحضير موقف الثورة منه[31]. كما عملت على تنظيم حملة إعلامية في صفوف إطارات جبهة التحرير الوطني قادها وزير الداخلية السيد لخضر بن طوبال لأجل توضيح وتحليل مبادرة ديغول ومفهومه لحق تقرير المصير الذي أفرغه من محتواه، على أن ذلك على حد تعبير بن طوبال لا يمكن أن يدفع الحكومة المؤقتة إلى رفض العرض نهائيا دون تحديد شروط مسبقة، وهي الشروط التي حددتها كل مواثيق الثورة من قبل، وحدة التراب والاعتراف المسبق باستقلال الجزائر وبجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.[32] وبعد المشاورات التي أجرتها الحكومة مع قادة الولايات المشاركين في اجتماع العقداء الآنف الذكر، ومسؤولي جيش التحرير المرابط في الحدود الشرقية والغربية للبلاد، وكذا المساجين الخمس[33]. لإشراكهم في تحضير موقف ينم عن قيادة موحدة للثورة [34]. مشاورات شملت أيضا دول الجوار والدول الصديقة استعدادا لكسبها إلى صف الثورة قبيل انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، أجرت الحكومة المؤقتة اتصالات مع الحبيب بورقيبة الذي دعا إلى ضرورة استغلال مبادرة ديغول في جوانبها الإيجابية، أما المغرب فانه دعا الحكومة المؤقتة إلى عدم رفض المبادرة الفرنسية كلية، بل يجب الرد عليها بمبادرة مماثلة،[35] كما أجرى وزير الداخلية السيد لخضر بن طوبال اتصالات بسفارتي جمهورية الصين الشعبية ويوغسلافيا في تونس، اللذين أكدتا على ضرورة وضع شروط مسبقة لأي مبادرة تفاوضية تقوم على الاعتراف المسبق بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري،[36] وأكدت الجمهورية العربية المتحدة من جهتها دعمها اللامشروط للثورة، ودعتها إلى رفض الحلول الترقيعية. وفي الثاني والعشرين من شهر سبتمبر1959، كلفت الحكومة المؤقتة لجنة أنيطت لها مهمة تحضير وصياغة بيان يعبر عن موقف الثورة تجاه عرض ديغول، لجنة تشكلت من السادة: عمر أوصديق، وشوقي مصطفاي، ومحمد يزيد، وعبد الحميد مهري، وأحمد بومنجل، وأحمد فرنسيس.

وفي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من ذات الشهر والسنة، عرضت اللجنة السابقة الذكر قراءتها وتحليلها لمبادرة ديغول على الحكومة المؤقتة. وفي 26 سبتمبر 1959، أتمت تحضير الصيغة النهائية لنص البيان المزمع إذاعته، وخلصت

إلى أنه من الضروري بمكان، استغلال مبادرة ديغول هذه بما يخدم استراتيجية الثورة،[37] وركزت فيه على:

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري .
- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين.
- لا يمكن تطبيق حق تقرير المصير في ظل وجود إدارة احتلال آلفت التزوير وهي مدعمة من طرف جيش استعماري.
- لا يمكن ربط تطبيق مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي.
- إجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل الاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، والشروط الخاصة بضمانات تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.
- أن تجري المفاوضات في بلد محايد.[38]

3- ديغول ودعوة قادة الثورة التفاوض في باريس 1959/11/10:

يبدو أن الجنرال ديغول كان ملزما ببرنامج لأجل حل القضية الجزائرية، ليس بما يخدم الثورة الجزائرية، وإنما بما يحفظ ماء وجه فرنسا، ويحفظ لها مصالحها الإستراتيجية لدى مستعمراتها، وهو ما توحيه تصريحاته المتتالية منذ مجيئه إلى السلطة في جوان1958. ففي زيارته الأولى إلى الجزائر، أكد على ضرورة أن تظل الجزائر فرنسية. وفي ذات الوقت، أعلن كلمته الشهيرة في مدينة قسنطينة" لقد فهمتكم" إلى إعلانه عن مبادرة سلم الشجعان في 1958/10/23، ثم اعترافه بحق تقرير مصير الشعب الجزائري في1959/09/16، ليعلن عبر خطاب في العاشر من نوفمبر1959، عن دعوته قادة الثورة للمجيء لباريس بغية التفاوض[39]؛ مبادرة باغتت أغلبية الطاقم المكون للحكومة المؤقتة، وإن تنبأ بها البعض، ففي اجتماعها بتاريخ السادس من نوفمبر1959، طرحت الحكومة المؤقتة على اجتماع مجلسها الوزاري إشكالية التنبؤ بمبادرة ديغول القادمة، وهو الأمر الذي تفطن له السيد عبد الحميد مهري، حيث طرح إمكانية عرض ديغول مقابلة الوفد الخارجي للتوقيع على وقف لإطلاق النار، وطالب كريم بلقاسم من جهته بضرورة التزام موقف الصامت لأن ديغول يريد تحقيق وقف لإطلاق النار وإنهاك جبهة التحرير الوطني[40].

- دواعي مبادرة ديغول:

كان الجنرال ديغول يريد الزج بجبهة التحرير الوطني في دائرة مغلقة يضطرها للتنازل شيئا فشيئا عن مبادئ الثورة. فتصريحاته المتتالية شكلت حملات مسعورة كادت أن تطبق على ما حققته دبلوماسية الثورة من انتصارات طيلة خمس سنوات ونيف، ذلك أن تصريحه الأخير في العاشر من نوفمبر، كانت دوائره المختصة قد حضرت له من قبل بطريقة غير مباشرة، ففي رسالة بتاريخ**1959/11/09**، من سفير المملكة المغربية عبد الكبير الفاسي ببون، عاصمة ألمانيا الغربية، إلى السيد محمد لمين دباغين وزير الخارجية المستقيل، أكد سفير المغرب حسن نوايا السيد فان لانشوتlanschot van مدير مجمع فيلبس لهولندة بفرنسا، ورئيس الفيدرالية العالمية لقدامى المحاربين، حول نوايا ديغول الحسنة لاستقبال أحمد بن بلة، رفقة بعثة من الحكومة المؤقتة في قصر الإليزيه، وساطة ظلت سلطات المغرب تركز عليها علها تتخلص من عبء القرصنة التي طالت طائرة الزعماء الخمسة، لكن عاملي الجدية والثقة في المبادرة لم يكونا متوفرين الأمر الذي لم تغفله الحكومة المؤقتة، ولم تتوقف عملية التحضير لمبادرة العاشر من نوفمبر عند هذا الحد، ففي **1959/10/22**، استقبل أحمد بومنجل القس مارتينmartin الذي أكد من جهته نية ديغول في استقبال وزراء عن الحكومة المؤقتة بباريس، لدراسة إجراءات تطبيق حق تقرير المصير، يضاف إلى ذلك، ما كانت تبثه حتى قبل إعلان السادس عشر من سبتمبر**1959**، مصالح الاستخبارات الفرنسية تحت غطاء إعلامي، كما كان شأن الصحفي لوكا Loquin الذي كان يروج لإمكانية عقد لقاء بين قادة الثورة وديغول في باريس أو وجنيف، وكذلك النوايا التي كان يعلن عنها الأمين العام للشؤون الجزائرية السيد روني بروي Renet Brouillet للسيد جيلاني بن تامي، ممثل الهلال الأحمر الجزائري لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف عن إمكانية تنظيم لقاء بين قادة الثورة وديغول.[41]

والظاهر أن هذه المحاولات، حتى ولم يقدر لها النجاح في الإستراتيجية الشاملة لديغول، بغية تطويق الثورة والقضاء عليها، إلا أنها جرت قادة الثورة للتنازل طواعية عن قضايا كانت بالأمس القريب من ضمن الخطوط الحمراء الممنوع تجاوزها، وشرط الاعتراف المسبق بحق تقرير المصير وباستقلال الجزائر كان ديدن جبهة التحرير الوطني للدخول في أية مفاوضات جادة ورسمية[42]، زرعت أيضا تلك

المحاولات نوع من الغموض والتردد في الحكومة المؤقتة، وأفقدتها روح المبادرة، كما صرح بذلك السيد كريم بلقا سم في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 1959/10/26، "إننا خلف القاطرة ولا نمتلك المبادرة لأجل كسب الرأي العام العالمي...إن عروض ديغول لاستقبالنا في باريس ستضر بسمعة الثورة في هيئة الأمم المتحدة إن رفضنا الدعوة" وفي ذات السياق، عبر السيد بن يوسف بن خدة الذي أبدى شكوكه من نوايا ديغول" لقد تخلينا عن شرط الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر، وها نحن الآن منقادون نحو التنازل عن مبدأ التفاوض في بلد حيادي"[43].

- **موقف الحكومة المؤقّتة**:

عشية التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول لدعوة قادة الثورة المجيء إلى باريس بغية التفاوض، وجدت الحكومة المؤقتة نفسها في اجتماعها بتاريخ1959/11/11، محرجة أمام الرأي العام العالمي وقرب انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما شهد طاقمها تضاربا في تحديد موقف تجاه المبادرة الفرنسية تضاربا ازدادت حدته بالمضايقات التي كانت تمارسها سلطات المغرب وتونس بإيعاز من السفارات الفرنسية، المتواجدة على أراضيها. فلقد أكد سفير المغرب بتونس، لقادة الثورة صعوبة رفض دعوة ديغول الذهاب إلى باريس، الأمر الذي اعتبره السيد بن يوسف بن خدة إهانة لسيادة الشعب الجزائري في حال تقدم الحكومة المؤقتة بطلب ترخيص تنقل لبعثتها من سفير فرنسا بالرباط. وفي ذات الوقت، أكد السيد عبد الحفيظ بوصوف الأخذ بعين الاعتبار وقع دعوى ديغول لإحلال السلام ـ حتى وإن كان سلاما مزيفا ـ على الجماهير الشعبية التي باتت تتعطش فعليا للخروج من هاجس الرعب والمحتشدات والاعتقالات... ؛ وفي تلكم الأجواء التي ميزت انعقاد مجلس وزراء الحكومة المؤقتة بتاريخ 1959/11/12، لدراسة الرد المناسب تجاه عرض ديغول. اهتدى السيد عبد الحميد مهري إلى موقف أفصح عن حنكة سياسية عالية لمناضل عريق في صفوف الحركة الوطنية، استحسنه أغلب أعضاء الحكومة، عدا السادة بن يوسف بن خدة وعمر أوصديق، ولمين خان، ومفاده تعيين المساجين الخمسة لتمثيل الحكومة المؤقتة، بغية التحضير لمفاوضات جدية وعلنية مع ديغول في باريس. وفي ذات الوقت، تمسكت بشرعية مؤسسات الثورة، ورفض الدخول في أي مفاوضات رسمية قبل انعقد المجلس الوطني للثورة

الجزائرية، وفي حال استجابة الجانب الفرنسي للعرض، ستوفد جبهة التحرير الوطني موفدين عنها من تقنيين للتفاوض حول ضمانات تطبيق حق تقرير المصير و وقف إطلاق النار. [44]

كان على الحكومة المؤقتة أن تنتظر عملية إبلاغ المساجين الخمسة بالمستجد وإيفادهم بالتعليمات الواجب تطبيقها لتنسيق المواقف[45]، لأجل ذلك، أرجأت عملية إذاعة بيانها الرسمي إلى تاريخ1959/11/22،[46] والظاهر أن الثورة الجزائرية تمكنت من عدم وقوعها في الفخ الذي نصبه لها ديغول بغية الإطباق على انتصاراتها الدبلوماسية في المنابر العالمية، وتجريدها من الشرعية الشعبية في حال رفضها عروضه المزعومة لإحلال السلام. كما تمكنت من تجاوز الأزمة التي كانت تعصف بأجهزتها بتقديم موقف مبدئي من مسألة المفاوضات لا يمكن الفصل فيه إلا في إطار المؤسسات الشرعية للثورة، ألا وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، موقف عبر عن قيادة موحدة تجاه هدف واحد، وهي إن فعلت ذلك فإنها أكدت التزامها بالحلول السلمية لاسترجاع السيادة المغتصبة.

لأجل ذلك، أعلن ديغول رفضه رد الحكومة المؤقتة واعتبر الزعماء الخمسة خارجين عن ساحة المعركة، ليقع بذلك في شراك كان قد نصبه للثورة، ذلك أن رفضه استقبال المساجين الخمسة واعتبارهم خارجين عن ميدان القتال قوض به كل الادعاءات الفرنسية منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر1954، ادعاءات اعتبرت الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري حوادث متفرقة وهي عبارة عن شأن داخلي يخص فرنسا باعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية، كان رفض ديغول إذا؛ اعترفا ضمنيا بشرعية الحكومة المؤقتة حينما قبل التحادث مع مندوبين عن جبهة التحرير الوطني، شكل بذاته طعنة في فكرة ديغول من عدم الاعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة [47]، ونصرا دبلوماسيا حققته الثورة الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت لصالح اللائحة التي تقدمت بها دولة باكستان لصالح القضية الجزائرية وصوت عليها ب:39 نعم، 32 ضد وعشرون ممتنع، على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي امتنعت للمرة الثانية،[48] لائحة أقرت فيها الأمم المتحدة حق الشعب الجزائري في تقرير

مصيره ودعت أطراف الصراع إلى ضرورة البدء في محادثات جادة على أساس حق تقرير المصير، كما تقره مواثيق الهيئة.[49]

ـ الهوامش:

1 عبان رمضان: ولد في 10 جوان 1920 بالأربعاء نايث إيراثن بولاية تيزي وزو، من مناضلي حزب الشعب الجزائري. بعد خروجه من السجن في جانفي 1955، التحق بالثورة وأصبح من أبرز قادتها حيث كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام، وعضو المجلس الوطني للثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية. اغتيل بالمغرب يوم 27 ديسمبر 1957. انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 185.

2 بن يوسف بن خدة: ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية ولاية المدية، من قياديي حزب الشعب الجزائري، التحق بالثورة بعد خروجه من السجن في أفريل 1955، وتولى مهام كبرى في الثورة أهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة. انسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية باستثناء مرات قليلة، انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية، نفسه: ص 183.

3 لقاء مع بن يوسف بن خدة: المركز الوطني للأرشيف. يوم:04اوت2001

4 أنظر :بيان أول نوفمبر 1954.

5 MABROUK BELHOUCINE/ LE COURRIER ALGER-LE CAIRE 1954-1956.E/ casba.ALGER2000.PP :172-173

6م.م.و.للأرشيف.و.ح.م.ج.ج. 1960– 1961.علبة رقم:161.ملف:02

م.م.و.للأرشيف.و.ح.م.ج.ج. 1960– 1961.علبة رقم:161.ملف:703

8 نفسه.

9 بن يوسف بن خدة : لقاء شخصي ،بالمركز الوطني للأرشيف ،الجزائر يوم :04/08/2001.

10 L'ECHO D'ALGER : 24/10/1958.

11 جرد خاص لجريدة صدى الجزائر من تاريخ02/11/1954، إلى22/04/ 1961

12"حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال "المجاهد،عدد:32 ،19/11/1958.

13 M'HAMED YOUSFI :LES OTAGES DE LA LIBERTE , ALGER ,ENAL ,1993 ,p :39.

14 "المجاهد "،:01/11/1958.

15 "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال "،عدد:32،19/11/1958.

16 LA Dépêche de Constantine : 17/09/1959.et. L' Echo d'alger/17/09/1959.

17 L' Echo d'alger /17/09/1959 et BERNARD TRICOT : les sentiers de la paix ,Algérie 1958/1962,ED plon ,paris 1972, p :246

18 IBID

19Kalfa mamri:la question algérien fasse a L O N U

20 يبدو أن قادة الثورة إذاك لم يدركوا طبيعة الضغط الذي مارسه آيزنهاور على فرنسا ولا خلفياته، لكن تصريح فانسان لابوري، رئيس ديوان لويس جوكس في سنة1989، لرضا مالك بين ذلك أنظر م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج:و.ش.خ:تقرير م.ل. لمين دباغين إلى الحكومة والقادة العسكريين 02/10/1959،المصدر السابق، نفس الموقف عبر عنه السيد عبد الحميد مهري انظر م. م.و. للأرشيف: م.ج.ح.م.ج.ج:تدخل السيد ع.ح.مهري،21/09/1959،ع.م:G008.وانظر:

REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 E:DAHLAB ; ALGER 1995 p:47

21 MOHAMED HARBI :LE FLN ;op. cit. ,p :252-253.

22 تبنى هذا الطرح كل من الباءات الثلاثة بالإضافة إلى السيد بن يوسف بن خدة. انظر م. م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج: محاضر اجتماعات :25، 26، 27 و28 سبتمبر 1959، ع.م:G007، G008 .

23 بن يوسف بن خ :نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية ايفيان،نفس المصدر السابق ص:18

(24) و م و ث ج، م م ط الأول 59/1960 ت س ع، علبة مصورة رقم C 017، المصدر السابق، وكذلك Ali Haroun .LA 7eme Wilaya ,La guerre du FLN en France 1954 1962 ED RAHMA .Alger 1992 .P 267

25 لخضر بورقعة:شاهد على اغتيال الثورة

26 الجنرال ديغول: مذكرات الأمل- التجديد 1958-1962-ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، 1971، ص:95.

27 م.م.و.للأرشيف:ح.م.ج.ج:رسالة السيد لمين دباغين إلى رئيس الحكومة. م.ج.ج. ونائبه ووزراء الحكومة وكتاب الدولة ،02أكتوبر1959،و:7،م:'ع:2.

28 بن خدة: شهادات ومواقف ط:دار النعمان الجزائر2004،ص: 136

29 تقرير المصير كما يجب أن تعرفه .المجاهد :08/ 10./9 195

30 د/محمد العربي الزبيري :تاريخ الجزائر المعاصر،نفس المرجع السابق، ص:183

31MOHAMED HARBI:LE F. L. N mirage et réalité op. cit. p:242

32 MOHAMED HARBI :LE FLN ;op. cit. ,p :252-253.

33 تبنى هذا الطرح كل من البياءات الثلاثة بالإضافة إلى السيد بن يوسف بن خدة أنظر م. م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج: محاضر اجتماعات :25، 26، 27 و28 سبتمبر 1959، ع.م:G007، G008 .

34 بن يوسف بن خ :نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقية ايفيان، نفس المصدر السابق ص:18

35REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 E:DAHLAB ; ALGER 1995 p:44 ET voire:GILBERT MEYNIER:HISTOIRE INTERIEURE DU F. L. N 1954/1962;E:CASBAH ; ALGER 2003;P:621

36 و.م.و.ث.ج، م م ط الأول 59/1960،تقرير وزير الداخلية لخضر بن طوبال علبة مصورة رقم co11

37 يروي رضا مالك أن محامي المساجين الخمسة التونسي عبد النبي اتصل ب:السادة آيت أحمد، بوضياف، بن بلة، وخيضر في سجن جزيرة آيكس، واتصل ببيطاط في سجن فرسناس وأكد له هؤلاء جميعهم ضرورة استغلال مبادرة ديغول انظر: REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN 6HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 op cite p:4

38 م. م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج:و.ش.خ: تقرير م.ل.دباغين إلى الحكومة،نفس المصدر السابق.

1 REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 op cite p:45

39 و.م.و.ث.ج، م م ط الأول 59/1960 : تقرير وزير الداخلية لخضر بن طوبال علبة مصورة رقم:co11

40 م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج: سبتمبر 1959، ع.م:G007 G008 .

41 م. م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج: بيان الحكومة.م.ج.ج 28/09/1959،G007.

42 L'Echo d'alger GER 11/11/1959:. BERNARD TRICOT OP CIT P:246

43 م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج: تدخل عبد الحميد مهري، وكريم بلقاسم اجتماع ،06/11/1959،

44 REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 op cite p:50

45 ALFRED GROSSER: LA IV REPUBLIQUE et sa politique extérieure;E Librairie Armand colin;Paris 1961;P:381

46م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج:اجتماع26/10/1959، تدخل كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة علبة مصورة رقم:c08

47 م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج:اجتماع 12/11/1959،علبة مصورة رقم09

48 عبر رسالة بتاريخ 12/11/1959، انظر نفسه وهو ما قامت به نوفمبر1959 المجهاد

49 Albert Paul LENTIN : LE dernier quart D HEURE. L algerie ENTRE DEUX MONDE.E/ renie juillard. PARIS.1963.P/223